مجلة آفاق لعلم الاجتماع

ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855

المجلد 11 العدد 1 / جوان 2021 ص ص 61-79

التخطيط العائلي: نحو مقاربة للنوع الاجتماعي

Family Planning: Towards a Gender Approach

د.عيساوة وهيبة *

جامعة عمار ثليجي– الأغواط، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/05/05 تاريخ التقييم: 2021/05/05

تاريخ القبول: 2021/06/18

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتقدم فهما بنظرة شاملة لموضوع التخطيط العائلي بمقاربة النوع الاجتماعي وذلك بالإحاطة بمضمون فلسفته وأبعاده.

تبين من خلال هذه الدراسة أن التخطيط العائلي يقوم على فلسفة أساسها تحسين الخصائص الاجتماعية للسكان والمرأة على وجه الخصوص، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة في التنمية جزء لا يتجزأ من العدالة التي هي هدف من أهداف التنمية في كل المجالات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط العائلي، تنظيم النسل، النوع الاجتماعي، الصحة الإنجابية، الخيارات.

Abstract:

This study provided a comprehensive understanding of the subject of family planning with the approach to gender by informing the content of his philosophy and its dimensions.

This study shows that family Planning is based on a philosophy Based on improving the social characteristics of the population and women on the face of in particular, Achieving gender equality and providing equal and equal opportunities for participation in development have become an integral part of justice, which is one of the goals of development in all social areas.

Keywords: Family planning, Birth control, gender, Reproductive health, choices.

* **وهيبة عيساوة،** wahiaiss@yahoo.fr

1- مقدمة

مما لاشك فيه فقد عرفت ظاهرة الانفجار السكاني اهتماما من قبل باحثين ومفكرين في عدة مؤتمرات دولية أهمها مؤتمر بوخارست ومكسيكو والقاهرة، حيث كان الجدل قائما حول مدى تأثير النمو الديموغرافي المتزايد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسات النمو السريع للسكان من خلال الاستنزاف المتزايد للموارد والثروات الاقتصادية، وكذا المشاكل التي عرفتها الدول النامية، والتي تمحورت حول الاكتظاظ السكاني وعدم توفر الحاجات الضرورية كالشغل والمسكن والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة.

ومن أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى معيشي لائق للسكان اقترحت عدة برامج وآليات تمحورت أساسا للتحكم في النمو الديموغرافي، كان أهمها برامج التخطيط العائلي. سطر للتخطيط العائلي أن يكون له مكان ضمن خطط التنمية الاقتصادية بتبني مفهوم الأسرة الصغيرة واستخدام الوسائل غير التقليدية في تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى تفعيل دور برامج التنمية وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالتنمية البشرية بالاهتمام بتحسين جودة التعليم والصحة العامة وصحة الأم والطفل، ثم تحول عن الأغراض الاقتصادية والصحية والسياسية ووضع في إطار نوعي وكيفي ليتسع نطاقه على المستوى الشخصي بالنسبة للأفراد وإلى المرأة بصفة خاصة، يشمل ذلك في حده الأدنى توفير الخدمات الصحيّة (الإنجابية خاصة) والتعليمية ونشر الوعي الصحي بين النساء، وفي حده الأقصى بهدف تمكين المرأة بالعلم وبتوفير الفرص الاقتصادية له ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقدرة المرأة للقيام بهذا الدور محددة على أساس الاعتراف بقيمتها ودورها المجتمعي في إطار يتجاوز الأدوار النمطية الموكلة إليها بل كمنتفعة ايجابية ومشاركة في التنمية، ويعتمد ذلك على تحسين خصائصها الاجتماعية على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين.

في هذا الاتجاه سنحاول في هذا المقال تقديم مفهوم التخطيط العائلي من منظور النوع الاجتماعي، كمدخل لتفعيل دور المرأة وترقيتها وتمكينها، من خلال ما يمكن أن يحققه التخطيط العائلي للمرأة لاندماجها في الحياة العامة في إطار السياسات التنموية. وعلى ضوء ذلك فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل فيما يلي: كيف يمكن فهم التخطيط العائلي من منطلق مقاربة النوع الاجتماعي؟ وما هي الفلسفة التي يقوم عليها التخطيط العائلي في أبعاده الجندرية؟

أما عن أهداف الدراسة تكمن في الكشف عن عدة قضايا من أهمها:

- فهم بنظرة شاملة مسألة التخطيط العائلي من منطلق مقاربة النوع الاجتماعي.
- تحديد الأهمية التي تتصل بموضوع التخطيط العائلي في مركز اهتمام السياسات التنموية.

واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي سيساعدنا في تحليل وتفسير كل ما تم جمعه من مصادر خدمة للأهداف المسطرة حتى نتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

2- مقاربة النوع الاجتماعي

2-1- مفهوم النوع الاجتماعي

إن جوهر مفهوم النوع الاجتماعي قديم قدم حضارات العالم القديم يقوم على مفهوم تكافؤ الفرص المتساوي تقريبا حيث الوضع الاجتماعي كان يحدده وضع الفرد في السلم الاجتماعي وليس نوع الجنس، وهذا هو حقيقية المفهوم المعاصر للنوع الاجتماعي أو الجندر.

ويعني النوع الاجتماعي: "العلاقات والأدوار والسلوك المناسب الذي يحدده المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقًا في ضوء موروثات اجتماعية ومنظومة ثقافية تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمانية معينة"(محمود هند وطنطاوي شيماء، 2016، ص17).

كما يعرف(Judith Lorber,1994) بأنه: "الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما، والمرتبطون بكونه ذكر أو أنثى(الكتبي ابتسام وآخرون، 2010، ص22).

يختلف مفهوم النوع الاجتماعي عن المفهوم العام للجنس، فالجنس يعنى الأحوال البيولوجية والتي تقود إلى تحديد نوع أو جنس كل من المرأة والرجل، بينما يعنى النوع الاجتماعي الهوية والكيان الإنساني الذي يتم تشكله اجتماعيا، ويتأثر بما يتم تحديده بالإدراك الحسي الاجتماعي للأدوار الذكورية أو الأنثوية(NGO، 2005).

تبرز أهمية هذا المفهوم كونه أصبح أحد المفاهيم المحورية في قضايا التنمية وكمنهج من خلال مراقبة ومتابعة السياسات التنموية التي تعتمدها الدول، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل جزء لا يتجزأ من العدالة التي هي هدف من أهداف التنمية في كل المجالات الاجتماعية وخاصة في مجالات: التعليم، والصحة، والعمل، وصنع القرار، كما أصبح أحد سبل تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، لأنه لا يمكن أن يتطور مجتمع أو يتقدم ونصف أفراده (النساء) مهمشون وغري قادرين على المشاركة في عملية التنمية. وقد توصل الباحثون والنشطاء إلى أن الاستراتيجيات السابقة لدمج المرأة في نظم التخطيط لم يستثمر التغيير المطلوب الذي من شأنه التقليل ومن ثم القضاء على التباين المبني على النوع الاجتماعي(المنظمات الغير حكومية (NGO، 2005).

ارتبط مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر بمجموعة من المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، حيث ركز مؤتمر القاهرة للسكان سنة 1994 على المواضيع الجندرية بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك أن تكرر مفهوم الجندر في بيانه الختامي إحدى وخمسين مرة، وتكرر المفهوم نفسه في مؤتمر بكين للنساء سنة 1995 حوالي 245 مرة. وقد استخدمته الأمم المتحدة ومنظماتها في كثير من البرامج والمشاريع التنموية والجندرية، علاوة على اتفاقية سيداو التي ركزت على الجندر ودوره في التنمية، وعدم التمييز بين الذكورة والأنوثة على مستوى الأدوار والوظائف الاجتماعية، ومطالبة الحكومات والمؤسسات والمنظمات السياسية بإدراج الجندر في السياسات العمومية والقطاعية والبرامج الخاصة، وإعطائها المكانة الملائمة والفضلى التي تستحقها على مستوى التنمية(حمداوي جميل، 2018، ص18).

وكان بروز مفهوم النوع الاجتماعي في الثمانينيات من القرن الماضي وانتشر بشكل كبير عقب مؤتمر بكين عام 1995 ومنذ ذلك الوقت أصبح يرتدد كثيرا في مجال العلوم الاجتماعية وفي أوساط التنمية، وطرحت هذه العلوم هذا المفهوم عموما والأنثروبولوجيا وعلم الإنسان للتمييز بين "الجنس" بالإنجليزية(Sex) والذي يدل على الفوارق الطبيعية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة، والتي لا يمكن أن تتغير حتى وإن تغيرت الثقافات أو تغري الزمان والمكان (Oakly,1981)، والأدوار الاجتماعية المرتبطة بمفهوم الأنوثة والذكورة في مجتمع معني والتي هي قابلة للتغير مع تطور المجتمع نفسه.

ويعد مقال "كانديسويست" (Candace West) و"دون زيمرمان" (Don Zimmerman) "فعل النوع الاجتماعي" (Doing Gender) سنة 1987 من أهم الأعمال التي تناولت مفهوم النوع الاجتماعي بالتحليل، وخلص أن النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان، بل هو فعل يقوم به الإنسان عن وعي تام وعن إدراك مسبق لما يعد سلوكا "ذكوريا أو أنثويا" مقبولا. إلا أن ما يعد سلوكا مقبولا يختلف من مجتمع أو لآخر ومن زمن لآخر، وهذا يعني بالضرورة أن الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأنوثة والذكورة هي من إفراز المجتمع والثقافة وليست طبيعية؛ ولذلك فهي ليست أبدية (الكتبي ابتسام وآخرون، 2010، ص32).

ومن هنا، فالتركيز على النوع الاجتماعي بدلا من التركيز على المرأة وثيق الصلة بالرؤية التي تقول: إن مشكلات المرأة لا تعود بشكل أولى للفوارق البيولوجية بينها وبين الرجل، ولكن بدرجة أكبر إلى الفوارق الاجتماعية التي تخضع بدورها لمجموعة من العوامل النفسية، والدينية، والذهنية، والاقتصادية، والسياسية، ومن ثم فليست هناك فوارق ثابتة، بل يتغير كل شيء بتغير الزمان والمكان.

2-2- مقاربة النوع الاجتماعي: المفهوم والمرتكزات

تعد مقاربة النوع الاجتماعي أو المقاربة الجندرية مقاربة سوسيولوجية بامتياز، تعنى بدراسة العلاقات الاجتماعية والثقافية الموجودة بين الجنسين (الذكر والأنثى)، وغالبا ما ترتكز هذه المقاربة على المساواة بين النساء والرجال والدعوة إلى احترام المرأة من جهة، ووضعها في المكانة اللائقة التي تستحقها في المجتمع من جهة أخرى. فضلا عن ذلك، فالمقاربة الجندرية هي تلك المقاربة التي تعنى بخصوصيات المرأة ومميزاتها الذهنية والفكرية والوجدانية والحقوقية. تسعى هذه المقاربة إلى إلغاء الفوارق الجنسية والطبقية والعرقية والاجتماعية والثقافية، وتطالب بتقديم الفرصة الكاملة للمرأة لتظهر قدراتها الكفائية والمهارية كتلك الفرصة التي أعطيت للرجل(حمداوي جميل،2018، ص40).

تنطلق المقاربة الجندرية من فرضية أساسية تتمثل في أن الفوارق الموجودة بين المرأة والرجل فوارق اجتماعية، ونفسية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، ودينية، وتاريخية كما يقول إميل دوركايم وليست فوارق بيولوجية ووراثية وعضوية. ترتكز الفلسفة الجندرية على مجموعة من الثوابت والمقومات الرئيسة التي يمكن حصرها فيما يلي(حمداوي جميل، 2018، ص36):

- إن الفوارق الموجودة بين الرجل والمرأة هي مجرد فوارق بيولوجية وعضوية؛
- تعود هذه الفوارق المختلقة إلى عوامل دينية، وسياسية واجتماعية، واقتصادية، وذهنية، وثقافية؛
- التنديد باللامبالاة الثقافية والمجتمعية، ورفض التفاوت الطبقي والاقتصادي والمجتمعي؛
- الدعوة إلى التحرر من سطوة الرجل وهيمنته المعهودة؛
- المطالبة بالمساواة، والإنصاف بين النوعين، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

- السعي الجاد نحو تحقيق مطلب التماثل والتكامل بين الجنسين.

وتعتمد هذه المقاربة على مجموعة من المفاهيم والمصطلحات كالجنس، والنوع، والفصل، والجندر، والجنوسة والفوارق البيولوجية، والفوارق الاجتماعية، والعوائق الثقافية، والعوائق السياسية، والعوائق الاقتصادية، والعوائق الدينية، والدور الاجتماعي، والدور الجنسي، وهوية النوع، والمساواة، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة، والتحيز النوعي، والنقد الثقافي والعلاقة الاجتماعية للجنس والنوع والقوة والسلطة والمؤسسات السياسية، والبعد البيولوجي، والبعد الثقافي، والتمايز المجتمعي، والتقسيم الاجتماعي، والنظام الطبقي، والتنمية المستدامة، والعمل التنموي، والتوجه الجنسي،...إلخ(حمداوي جميل، 2018، ص 44).

3. فلسفة التخطيط العائلي

3-1 - مقاربة النوع الاجتماعي: المفهوم والمرتكزات

يقوم مفهوم التخطيط العائلي على التحكم الواعي في حجم الأسرة وهذا المدخل هو الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتحسين الخصائص الاجتماعية للسكان، وذلك عن طريق إجراء تغيرات في البيئة الاجتماعية تكون لها صلة مباشرة بالخصوبة.

وتنظيم الأسرة الذي يشار إليه بالمصطلح (Planning Familial) يتضمن معنى التخطيط بمعنى عدم ترك ولادة الأطفال عرضه للصدفة، فهناك بالنسبة لكل أسرة حدا أقصى من الأطفال لا يمكن تجاوره إلا على حساب توازنها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي أيضا. في هذا المعنى ترى سناء الخولي أنه: "يستخدم مصطلح التخطيط العائلي ليس لاختيار وسيلة من وسائل ضبط النسل، بل هي انتهاج طريقة معينة في الحياة يشعر فيها الفرد بأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن نسله"(الخولي سناء، 1986، ص ص220-222).

يعرف زيدان عبد الباقي التخطيط العائلي بأنه: "يعني أن التخطيط تتدخل فيه الدولة أو ترغب فيه وتضع في سياستها التنموية هدف التحكم في السكان والإنجاب وفقا لمواردها (زيدان عبد الباقي، 1976، صفحة 117).ويضيف: "يقصد به جهود المجتمع للتأثير على معدلات نمو السكان في مجموعهم داخل المجتمع بالتشجيع على استخدام الوسائل والأساليب المانعة للحمل، وباستخدام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمضاعفة الدخل القومي لمواجهة متطلبات السكان الحاليين والقادمين"(زيدان عبد الباقي، 1976، ص117).

كما يعرف التخطيط العائلي بأنه "التصميم أو التنظيم العائلي وكلمة التحكم في الولادات هي الأقرب إلى الواقع، وقد استعملت أيضا في هذا الشأن عدة عبارات أخرى مثل "الوقاية من الولادات"، ولكن المهم هو الوصول إلى تنظيم النسل، كما يعتبر تنظيم الأسرة استخدام الزوجين للوسائل المختلفة لمنع الحمل"(رزق الله عبد المجيد، 1983، ص7).

يقترن مفهوم التخطيط العائلي بمفهوم التنظيم الأسري، فيقصد بتنظيم الأسرة هي العملية التي يقررها الزوجان من أجل تحديد عدد الأولاد وتحديد التباعد في الولادات بينهم، وفقا لهذا الاقتران بين المصطلحين يمكن الاستنتاج أن تنظيم النسل يشمل الوسائل التي يستعان بها لخفض عدد المواليد بمنع الحمل.

إن مقاربة جندرية لمسألة التخطيط العائلي تقوم على بعدين: الأول هو بعد ظاهر باعتبار التخطيط العائلي إجراء سكاني في دعواه من قبل مخططي السياسة العامة بهدف إقامة سياسة

متوازنة للسيطرة على ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وهو يمثل حلا ممكنا وفعالا عن طريق تشجيع الأسر على تنظيم وضبط نسلها وتنظيم سلوكها الإنجابي، في الحدود المعقولة التي تتناسب مع إمكانياتها المادية وتطلعاتها المشروعة لمستويات معيشية ملائمة، بتوفير وسائل منع الحمل للمرأة وتوفير الخدمات الصحية الإنجابية خاصة ونشر الوعي الصحي بين النساء.

أما البعد الثاني فهو بعد ضامر يأخذ في الحسبان النوع الاجتماعي بما هو فئة اجتماعية مؤثرة على قرارات المرأة والرجل معا وسلوكهما في مسألة الإنجاب،يشمل ذلك في حده الأدنى توفير الخدمات الصحية (الإنجابية خاصة) والتعليمية ونشر الوعي الصحي بين النساء خاصة، وفي حده الأقصى بهدف تمكين المرأة بالعلم وبتوفير الفرص الاقتصادية لها، وبدعم الجماعات النسوية والديمقراطية التي تعمل على تغيير القوانين المجحفة بحقها إلخ... وذلك، لتوزيع خياراتها في الحياة فلا تبقى وظائفها البيولوجية وملحقتها وسيلتها الأساسية أو الوحيدة للوجود، ولتقدير الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية (شرارة بيضون عزة، 2012، ص32)، بمعنى أن يتحقق التحكم بأفعال المرأة الإنجابية أو سلوكها الإنجابي بانتقالها من دائرة الاقتصاد الأسري الاستهلاكي الذي ينتج أفعالها المخصبة بيولوجيا إلى الاقتصاد الأسري الإنتاجي الذي يرتقي بأفعالها إلى الإنتاج الثقافي والتاريخي الواعي والعقلاني، بتطبيق قاعدة الاستثمار في الرأسمال البشري ليصبح التواصل مع المرأة فاعلا بذلك القدر الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي منها لإثبات كيانها وحضورها كإنسانة وكعاملة ومنتجة.

وما يهمنا في هذا الطرح وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي هو البعد الثاني الذي تتضح رؤياه فيما يأتي لاحقا.

2-3 - زيادة الخيارات المتاحة للمرأة

3-2-1- المرأة والصحة

إن الصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة من الملفات الأساسية التي تم إدماجها من خلال التركيز على التخطيط العائلي، حيث كانت الخطوة الأولى مع بداية الاهتمام بالمسألة السكانية من خلال صحة المرأة باعتبارها الركيزة الأولى للخصوبة والزيادة السكانية، لذلك بادرت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لتدعو الحكومات إلى مراعاة الحقوق الإنجابية للمرأة في دساتيرها وقوانينها، وأدخل مصطلح الصحة الإنجابية منذ بداية عقد التسعينات وعرفت الصحة الإنجابية بأنها حالة رفاه كامل بدنيا وعقليا واجتماعيا في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته(الأمم المتحدة، 1994)، وليس فقط الخلو من الأمراض أو الإعاقة، وهي تعد جزءا أساسيا من الصحة العامة تعكس المستوى الصحي للرجل والمرأة في سن الإنجاب. أوضح هذا المؤتمر أهمية هذا الجانب من الصحة في حياة الإنسان وتنميته وعطائه، وينص بأن الصحة الإنجابية تعني قدرة الإنسان على التمتع بحياة جنسية آمنة ومرضية، وأن لديه القدرة والحرية على اتخاذ قرار الإنجاب وتنفيذه من حيث الزمان والمكان. ويؤكد المؤتمر على حق كلا من المرأة والرجل في الحصول على المعلومات اللازمة، والوصول إلى طرق آمنة وبأسعار مقبولة لتنظيم الأسرة بحسب ما يتوافق مع ظروف كل فرد.

للتخطيط العائلي دوافع صحية إذ ثبت بأدلة علمية أنه يحقق مزايا صحية للأمهات والأطفال على حد سواء، فالسن التي ستنجب فيها المرأة للمرة الأولى له اعتبار هام بالنسبة لصحتها وسلامتها، "فالولادة تحت سن العشرين تعرض الأمر لأخطار أكثر مما تتعرض له وهي في

العشرينات، وتعود هذه الأخطار على صحتها بل وحتى على حياتها، ويزداد بشكل خطير بعد سن الخامسة والثلاثين"(رمضان السيد، 2002، ص336).

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التخطيط العائلي يسمح للأم بإنجاب أطفال في أكثر المراحل العمرية أمنا وكفاءة بيولوجية "ولقد ثبت أيضا أن الأطفال الذين تلدهم أمهات أعمارهن في طرفي مرحلة القدرة على الإنجاب (الصغيرات جدا والكبيرات في السن)، يتعرضن لأخطار أكثر من غيرهن" (منصور يوسف علي أميرة، 1999، ص37)، كذلك فإن المباعدة بين الأطفال لها أهميتها، فلقد أسفرت البحوث العلمية أن التباعد لثلاث سنوات بين المواليد هي الأنسب، سواء من حيث الصحة أو احتمالات الوفاة، لأنها تضمن للطفل رضاعة طبيعية كاملة ونموا جسميا سليما، وفي الوقت نفسه تحقق هذه المباعدة راحة كافية للأم للتخلص من آثار الحمل أو الولادة السابقة قبل البدء في حمل جديد، وهذا لاستعادة نشاطها وحيويتها، لأن الحمل السريع المتكرر ينتج جيلا هزيلا من الناحية الجسمية وحتى العقلية في بعض الأحيان، بعكس الحمل المتباعد الفترات، والذي يعطي الأم فرصة لتعويض ما فقدته في كل حمل من عناصر تشترك في تكوين الجنين، فتنتج نسلا قويا وسليما، إضافة إلى ذلك هناك دلائل وأعراض تجعل من منع الحمل أو تنظيمه أمرا حتميا لسلامة الأم، ففي الحالات الخطيرة والعسيرة قد يكون التخطيط العائلي بمثابة الحصن المنيع لضمان حياة الأم والأسرة ككل.كما أن إنقاذ حياة المرأة النافس بالمباعدة بين المواليد يمكن المحافظة على ربع (¼) وفيات الأمهات في البلدان النامية (وكالة الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية، 1999)

وقد تضمن الاهتمام في البداية على جوانب محددة للصحة الإنجابية اشتملت الأمومة السالمة وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، ثم كان الاهتمام بعد ذلك بالمسائل الصحية ومسائل حقوق الإنسان المتصلة بالإنجاب، والجوانب الجنسية الناشئة في نطاق سن الإنجاب أو بعده وليس فقط بالمسائل الصحية المتصلة بالحمل، وبرز هذا من خلال مؤتمرات دولية التي برز اهتمامها بمسألة الحقوق الإنجابية للمرأة منها مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994 ومؤتمر بكين سنة 1995.

وضح المؤتمر الأول معنى مصطلح الصحة الإنجابية وأبرز القضايا المرتبطة بها من الحقوق الإنجابية وتنظيم النسل، الأمراض الجنسية، الرعاية الصحية من أجل صحة الطفل والمرأة والأمومة السليمة، أما المؤتمر الثاني أكد على أهمية الصحة العامة والغذاء الجيد والتوعية حول المخاطر الصحية والمشاكل الصحية الأخرى المتعلقة بالحمل المبكر منها الرفع من سن الزواج وتأمين حياة جنسية مأمونة من خلال الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الجنسية بما فيها ظاهرة الاغتصاب وزواج الفتيات القصر.

إن مؤشر الصحة الإنجابية لا يقتصر على النواحي الجنسية والإنجابية للمرأة، بل أن بعض التعريفات التي أطلقت هذا المفهوم ليشمل" حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل" وبيان دور وسائل الإعلام في دعم هذه الحقوق، حيث من بين الاتفاقيات التي تبنت موضوع الصحة الإنجابية اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ألزمت الدول الموقعة عليها بتطوير قوانين الأسرة حتى تضمن للمرأة حقوقها في أن "تقرر بحرية وبمسؤولية تامة عدد أطفالها واختيار الفترة بين إنجاب طفل وآخر، وفي الحصول على المعلومات والتعليم والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

يظهر أنه لا يمكن اختزال موضوع الصحة الإنجابية في الخصوبة والأمومة فقط بل يتضمن جوانب أخرى تقوم على إدماج برامج التخطيط العائلي ضمن خدمات الصحة الإنجابية،

بضرورة إتباع الإطار الواسع لها وتعميق فضائل الاستثمار في الصحة والتعليم وبالذات تعليم الإناث كموضوع للسياسات العامة على الأجندة الدولية، أي إقناع العالم بأن هذا الاستثمار من أكثر الوسائل فعالية في تخفيض معدلات النمو السكاني وتعزيز التنمية للبلدان.

كما تم وضع قضايا المرأة على أجندة أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها ورؤاها السياسية، ومن هذه القضايا:العدالة والإنصاف والمساواة بين الجنسين، تمكين المرأة من خلال التعليم والخدمات الصحية وتشجيع على تنمية المهارات والعمل، النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة، خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، توسيع قاعدة المشاركة مناصرة الفقراء والمسنين والأسر التي ترأسها النساء(شعراوي جمعة سلوى، 2004، ص ص34-35). تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإناث في الدول العربية ليبلغ نحو 69 سنة عام 2000 ، الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى تحسن الخدمات الصحية وانخفاض معدل وفيات الأمهات عند الولادة . كما سجلت الدول العربية تراجعاً في معدل الخصوبة الإجمالية من نحو 6 أطفال في عام 1980 إلى نحو 3.8 طفل في عام 2002 ، الأمر الذي يساهم في تحسين صحة المرأة (صندوق النقد العربي، ص2). ومن جانب آخر شهد استعمال وسائل الحمل بالجزائر تطورا ملحوظا حيث انتقل من 8% حسب مسح معطيات الخصوبة 1970 إلى 35.5% حسب المسح الوطني للخصوبة سنة 1986،ثم ارتفع حسب المسح الجزائري لصحة الأم والسكان سنة 1992 إلى 50.8% ليرتفع إلى 56.9% سنة 1995(وزارة الصحة والسكان، 1998، ص 329).

وعليه يتضح أن الصحة الإنجابية بمثابة تثقيف صحي من حيث توعية الأمهات بحالتها الصحية بما بها من أسباب زيادة رفاهيتها صحيا واجتماعيا وفي مجال التنشئة الصحية والاجتماعية للأطفال وهو ما بينته إحدى الدراسات أن اختيار وسائل تنظيم النسل هو بدافع صحي للمحافظة على الصحة الجسدية بنسبة 43.33%، وبنسبة 30.83% لدواعي تربوية لغرض الاهتمام وتقديم رعاية كافية للأطفال، وبنسبة 22.50% بدافع الوضعية الاقتصادية للأسرة(قرزيز محمود، 2007-2008، ص 332).

3-2-2- المرأة والتعليم

كان من توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يخص الصحة الإنجابية: إدماج برامج تنظيم النسل ضمن خدمات الصحة الإنجابية، وإقناع العالم بتعليم المرأة وتمكينها، وعلى اعتبارها من أكثر الوسائل فعالية في تخفيض معدلات النمو السكاني، وتعزيز التنمية المستدامة وذلك انطلاقا من أن التعليم الثانوي وما بعده يساعد المرأة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة بخصوص العدد المرغوب فيه من أطفال، كما أن فرص المرأة في العمل تزداد بارتفاع المستويات التعليمية العليا.

تشير البيانات في الدول العربية أنه ارتفع كل من متوسط معدل القيد الإجمالي للإناث في التعليم الأساسي من نحو 76% عام 1980 إلى نحو 90% عام 2001، وفي التعليم الثانوي من حوالي 35% إلى حوالي 60% خلال العامين المشار إليهما على الترتيب. أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد ارتفع متوسط القيد الإجمالي للإناث فيه من نحو 7% عام 1980 إلى نحو 20% في 2001 كما يزيد معدل قيد الإناث عن معدل قيد الذكور في مرحلة التعليم العالي في العديد من الدول العربية، من بينها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن ولبنان(صندوق النقد العربي، ص1).

لقد تمت موازاة مع برامج التخطيط العائلي وضع المعايير الاجتماعية والسياسية الموجهة نحو توفير الفرص أمام المرأة، وخاصة من خلال التعليم بما يكفل تنمية شخصيتها والمزيد من استقلاليتها، سواء في نطاق الأسرة أو في نطاق المجتمع ككل وتدعيم مشاركة المرأة على جميع الأصعدة، فالتعليم أهم العوامل التي يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي المتعلق بالخصوبة، إذ تتناقص درجة الخصوبة كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة.وتظهر بيانات الدراسات الاستقصائية الحديثة أن التعليم مازال له تأثير كبير على مستويات الخصوبة والأفضليات والتنظيم.فالمرأة التي حصلت على تعليم ثانوي أو عال يقل عدد أطفالها بمعدل ثلاثة (3) أطفال عن المرأة غير المتعلمة، ويقل الفارق في معدل اكتمال الذرية بين الفئة الأكثر تعليما وفئة غير المتعلمين في شمال أفريقيا وجنوب - وسط آسيا وجنوب شرق آسيا، إذ يبلغ في العادة طفلا(1) أو طفلين (2)، وتزداد رغبة المرأة في تكوين أسرة صغيرة بارتفاع مستوى تعليمها .وتصل الفوارق التعليمية في متوسط العدد المثالي للأطفال إلى حدها الأعلى في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، حيث ترغب المرأة غير المتعلمة في أن تنجب عددا من الأطفال يزيد في المتوسط بطفلين(2) أو أكثر عما تنجبه المرأة التي حصلت على تعليم ثانوي أو عال(الأمم المتحدة، 2003، ص 39).

وما تتفق عليه الدراسات المتعلقة بتفسير الخصوبة ومعرفة محدداتها على مستوى العالم، أن العلاقة بين التعليم والخصوبة دائما عكسية، فمواصلة المرأة لتعليمها يؤدي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة خصوبتها مما يعمل على انخفاض عدد الأطفال المولودين "فعندما تدخل المرأة إلى ميدان التعليم وبالخصوص التعليم الجامعي يزيد لديها الوعي، وفي نفس الوقت يرتفع سن الزواج، وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر وتتحدد سنوات الحمل لديها، فتميل الأسرة إلى حجم محدود"(محمد مصطفى أحمد، 1992، ص21). جاء في الإحصاء العربي لصحة الأسرة أن النساء المتعلمات تزوجن في أعمار متقدمة نسبيا مقارنة بمثيلاتهن غير المتعلمات، فعلى سبيل المثال بين المسح العربي لصحة الأسرة أن العمر عند الزواج الأول في الجزائر سنة 2001 للنساء المتزوجات يساوي 28.3 سنة بالنسبة للنساء الأميات ويبلغ 30.7 سنة بالنسبة للائي يحصلن على شهادة متوسطة و33.2 سنة لمن لهن مستوى الثانوي(شقير حافظ، 2005). وفي البلدان النامية تزيد نسبة بدء الإنجاب في سن المراهقة بين 3و5 أضعاف في صفوف غير المتعلمات مقارنة باللائي حصلن على تعليم ثانوي أو عال، وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغربي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنجب النساء اللائي حصلن على مستوى تعليمي ثانوي أو عال حوالي3 أطفال في المتوسط أقل مما تنجبه النساء غير المتعلمات(الأمم المتحدة، 2003، ص ص 64-65).

إن ارتباط المرأة بالتعليم يشكل عاملا حاسما على مستويات أخرى بحضور النساء في الفضاء العام، تعميق المساواة بين الجنسين والتقليل من الفوارق بين المجتمعين الحضري والريفي، كما أن الزيادة في التعليم من شأنه أن يرتقي بتطلعات الفرد وآماله نحو حياة أفضل وهو ما أوضحته إحدى الدراسات أن التعليم يحسن من وضعية المرأة بنسبة 75.07% ويظهر ذك التحسن في حصولها على العمل بنسبة 30.86% ،الحصول على الشهادة 26.56%، تربية الأبناء 22.26%، مساعدة الأسرة ماديا 20.32%(بهتون نصر الدين،2016-2017، ص363)، ويجعل الفرد أكثر التزاما وإدراكا بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية نحو أسرته وأطفاله، فعلى سبيل المثال في أغلب البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات، أن تعرف النساء المتعلمات أكثر من غير المتعلمات كيفية استخدام وسائل الإماهة الفموية لمعالجة الإسهال. ومن المرجح كذلك أن تقوم الأمهات المتعلمات بتحصين أطفالهن أكثر من الأمهات غير

المتعلمات. والفروق كبيرة في التحصين من الحصبة الذي يتفاوت من مجموعة تعليمية إلى أخرى في بلدان مثل إثيوبيا وتشاد ومدغشقر والنيجر ونيجيريا، حيث لا يكاد يحصن من الحصبة سوى طفل واحد من كلّ أربعة(¼) أطفال يولدون لأمهات غير متعلّمات. ومن الأرجح أن يكون ابن الأم الأقل تعليما أسوأ تغذية من ابن المتعلمة كما يرتبط الوصول إلى الرعاية الصحية المتخصصة والاستفادة منها عند الولادة ارتباطا وثيقا بمستوى تعليم الأمّ. إذْ من الأرجح أن تتلقى الأم المتعلّمة الرعاية الجيدة إبان الحمل والولادة أكثر من الأمّ غير المتعلّمة، مما يقلّل من احتمالات تعرضها لمضاعفات خلال فترة الحمل. ويكون مصير الأمهات عند الولادة مهددا على نحو خاص عندما لا يجدن من يساعدهن خلال الوضع، وهو أمر شائع للغاية لدى النساء غير المتعلمات. وقد تم زهاء الربع(¼) أو أكثر من ولادات غير المتعلمات في بوروندي (1987)، ونيجيريا (1990)،(ورواندا(1992)وأوغندا(1988) و(2001-2002) بدون أي مساعدة (الأمم المتحدة،2003، ص ص 47-48).

ويرى "بيتر مارسPetter Mars": "أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زاد ابتعاده عن التفكير النمطي في الحياة الأسرية" (الضبع عبد الرؤوف، 2003، ص 141) وحتى أن الجمع بين الأدوار الأسرية التقليدية وبين اشتغال المرأة خارج المنزل يدفعها إلى الإقلال من عدد الأبناء، وتشير الإحصائيات في الجزائر أن أكثر من 34% من النساء العاملات استعملن وسائل منع الحمل في عام 1996(العوفي فاطمة، 2002).

والواقع أن التعليم يحقق عوائد كبيرة وثابتة على العديد من المجالات ويتصدى للتفاوتات المتنامية، كما يعزز فرص التشغيل، والدخل، والصحة، والحد من الفقر، إلى جانب ذلك يجعل التعليم المرأة أكثر أوعيا بالقضايا السياسية وأكثر اهتماما بالنشاطات الاجتماعية، من خلال المشاركة الفعالة في بناء وتنمية المجتمع، في الجزائر نجد أن نسبة تشغيل الإناث بنسب كبيرة في المستوى الثانوي والعالي بنسبة 15,3% لديهن مستوى التعليم الثانوي و33,5% لديهن مستوى التعليم العالي، فنجد نسبة الإناث اللواتي حظين بمناصب الشغل متحصلات على شهادات جامعية بنسبة مقدرة ب 52,5% و35% متحصلات على شهادة التكوين والتأهيل المهني(ONS)."وأن نسبة مساهمة المرأة في الحياة الإنتاجية هي في تزايد مستمر، حتى أصبح عمل المرأة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية"(Commallie J,1993, p. 65)، مما يترتب على ذلك زيادة دخل أسرتها وارتفاع مستوى معيشتها، وبالتالي فإن تحديد حجم أسرتها وارتفاع مستوى معيشتها يساعدها على تحقيق طموحاتها المستقبلية. وأيضا تميل المرأة المتعلمة إلى تأخير سن الزواج، وبعد الزواج تكتفي بعدد قليل من الأطفال، وتكون أكثر وعيا بطرق استخدام وسائل منع الحمل. والتعليم سوى بين الرجل والمرأة، وأصبحت المرأة قادرة أكثر على المطالبة به تأكيدا لذاتها من جهة، ولمستواها الاجتماعي وبالتالي تحررها الاجتماعي الذي تضمن بها المشاركة الفعلية في مختلف مجالات العمل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، واستطاعت أن تحطم كل القيود من عادات وتقاليد بالية وحواجز مفروضة عليها من قبل المجتمع.

3-2-3- المرأة والعمل

إن التخطيط العائلي سطر أن يكون له مكان ضمن خطط التنمية الاقتصادية بالمجتمع، يعني أن تحديد عدد الأطفال والمباعدة بينهم يضمن للأم أسباب تنظيم حياتها، وتحقيق دورها غير الإنجابي في المجتمع ويهيأ لها فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وقد سجلت الدول العربية اتجاها تصاعدياً في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال الفترة 1980-2000 إذ ارتفع كل من متوسط نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بحوالي43% ومتوسط نسبة

الإناث من القوى العاملة بحوالي 25% يرجع ذلك إلى أبرزها التقدم الذي تم إحرازه في مجال تعليم الإناث في كافة المراحل التعليمية في هذه الدول. فقد سجل الأردن أعلى نسبة ارتفاع في كل من مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ونسبة الإناث من مجمل القوى العاملة، إذ بلغت نسبة الارتفاع نحو90% و62% على التوالي، وتلي ذلك الجزائر حيث ارتفعت هاتان النسبتان بنحو 63% و34% على التوالي، ولبنان حيث ارتفعت هاتان النسبتان بنحو 51% و30% على التوالي(صندوق النقد العربي، ص2).

فالتخطيط العائلي وتبنيه كبرنامج يتماشى مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع المرتبطة بالانتقال من النشاط الزراعي إلى النشاط الحرفي والصناعي، والاتجاه نحو الإقامة في المدن وتمدن الأرياف مع توفر إمكانيات الارتقاء والحراك الاجتماعي بشكل أكبر، كما أن نشر الأفكار والأنماط الثقافية أكثر كثافة والتي ساهمت في تسهيل قبول فكرة التخطيط العائلي، بحيث شكلت هذه العوامل الإطار والمكان الملائم لإقامة مواقف عقلانية في كل ما يخص الحياة ومنها تقليص حجم الأسرة.

تكاد ترجع الدراسات العلمية على وجود علاقة في غاية القوة بين انخفاض خصوبة المرأة القادرة على الإنجاب وبين وضعها المهني، بل أيضا بعضا من الباحثين يرون أن عمل المرأة هو أفضل وسيلة لتحديد النسل وضبط معدلاته المتنامية، ويؤكد الكثير من المحللين الديموغرافيين بأنه توجد علاقة متبادلة نسبيا بين مؤشر عمل المرأة ومستويات الخصوبة، "لأنه بالتقدير من النظرة السوسيو اقتصادية الاهتمام أكثر بعمل المرأة فإن حظوظها تنقص في تربية الأطفال" (Aouragh L, 1994, p. 15)، وهو ما تشير إليه البيانات الإحصائية في الجزائر من خلال مقارنة مستوى الخصوبة عند النساء العاملات وغير العاملات نجد أن مستوى عند غير العاملات مرتفعة أكثر،فمثلا عند الفئة العمرية 30-34 سنة من النساء العاملات قدرت الخصوبة 2.97 طفلا لكل امرأة سنة 1992، بينما بلغت عند غير العاملات من نفس الفئة والسنة بـ4.51 طفلا لكل امرأة، وعند الفئة 40-44 سنة سجلت6.53 طفلا لكل امرأة عند العاملات و7.88 طفلا لكل امرأة عند غير العاملات سنة 1986(المسح الوطني الخاص بالخصوبة، 1997).

أصبح عمل المرأة حقيقة ملموسة اقترن بقواعد خصصت لضمان حماية الأمومة، وضبط التكيف اللازم للأعمال التي تمارسها وإيجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجالها، كما أن خروج المرأة للعمل لا يجعل من الإنجاب الدور الوحيد بل يجعلها تطمح إلى أدوار أكثر، مما يؤدي إلى الاقتناع المستمر بخفض معدل خصوبتها، وهذا لأنه يتناقض بالضرورة مع كثرة الأطفال في البيت، وهذا التناقض سيدفعها حتما في النهاية للحد من عدد أطفالها، حيث أن خروجها ومشاركتها في العمل يستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج البيت "كما تكون ملتزمة بواجبات أخرى بغير إنجاب الأطفال، فبحكم الأوضاع الاقتصادية السائدة، فهي مضطرة إلى أن توازن بين تلك الأوضاع وعملها خارج المنزل، وبين عدد أطفالها، وتحت ضغط تلك الظروف، فهي تسعى جاهدة إلى الحد من الإنجاب لتحقق التكيف مع تلك الأوضاع ومع البيئة الجديدة" (Aouragh L, 1994, p. 9)، وذلك بسبب المعارضة بين ممارسة المرأة لمهنة ما وكثرة الإنجاب لأن عمل المرأة يفرض عليها واجبات أخرى عند إنجاب الأطفال، فهي مضطرة أن توازن، لذلك "يبقى تشجيع تشغيل المرأة وخاصة إذا اقترن بتعليمها وتدريبها يؤدي إلى الإقلال من الإنجاب، ليزول التناقض لصالح دورها الجديد كامرأة عاملة"(عثمان الصديقي سلوى، 2001، ص ص363-364).

إن العمل قبل كل شيء هو مسؤولية تحرر المرأة من تبعيتها لكل ما هو بال من عادات وتقاليد، كما يخلق منها شخصية متكاملة منتجة، قادرة على تحدي مشاكل الحفاظ على كرامتها،

لاسيما أنها تشعر دوما بمشاركتها الفعالة في بناء الوطن، حيث تزايدت نسبة النساء العاملات على اعتبار أن العمل أصبح من أولويات الأمور التي تفكر بها المرأة، بغرض تحقيق الكثير من مطالب الحياة المستجدة، وأصبح العمل وسيلة التي من خلاله تتحقق كل المقومات الأولية لنمو الذات والشعور بضرورة المساواة، ومنه تتأكد إنسانية المرأة.كما أن التخطيط العائلي يرفع الاختيارات في فرص العمل اذ تبين أن الأم اليابانية كانت في عام 1928 لها خمسة أطفال، أما في عام 1976 لها 1.56 طفلا، وبفضل ذلك، ففي إمكان الشباب الياباني في سن 20 عاما سنة 1968 أن يختار بين أربعة وظائف للشغل(لامون-جرامون روبرت،1977، ص 45).

3-2-4- تحسين نوعية الحياة والرفاهية

إن موضوع التخطيط العائلي وضع ضمن إطار توازن في طرفي المعادلة في سبيل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي، حيث هذا الأخير يعرقل إمكانيات التحسن الكمي المطلوب، وفي نفس الوقت في إطار نوعي وكيفي من خلال تشجيع الأسر على تنظيم وضبط نسلها وتنظيم السلوك الإنجابي في الحدود المعقولة التي تتناسب مع إمكانياتها المادية، وتطلعاتها المشروعة لمستويات معيشية ملائمة، باعتبار مؤشرات تنظيم الأسرة ترتبط بالسياسات التي تسعى إلى تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، وهو ما تبين في إحدى الدراسات أجمعت أن أغلب الأسر على أن سعة المسكن لا تمت بصلة بعدد الأبناء المراد إنجابهم بنسبة 55% ممن يملكون طفلا واحدا، وبنسبة 70% ممن لديهم طفلين و68% ممن أنجبوا ثلاثة أطفال(غرزولي حليمة،2012-2013، ص 130)، وأن 100% من المبحوثات يؤكدن تأييدهن لفكرة تحديد النسل نظرا لصعوبة المعيشة من الناحية المادية، ومن حيث الصعوبة التي يجدنها لتحقيق تنشئة اجتماعية سليمة للأبنا(غرزولي حليمة،2012-2013، ص 138).

كما أن التخطيط العائلي أصبح مطلبا حضاريا، وليس فقط أسلوب لتحقيق التوازن بين السكان والموارد، "وإن المرأة المقتدرة تحتاج إلى تنظيم إنجابها حاجة المرأة المحتاجة وبعبارة أخرى أنه مطلب المرأة التي تنشد إلى حياة أفضل، مهما كان حظها من عطاء الحياة"(رمضان السيد،2002، ص ص338-339)، إذ تبين في دراسة بن بعطوش أحمد عبد الحكيم أن % 58.32من المبحوثات ضد فكرة الزيادة في الإنجاب وذلك لأسباب مختلفة منها ما هو اقتصادي واجتماعي وصحي كالإمكانيات المادية بنسبة 17.42% وصعوبة التربية بنسبة 14.52% و13.46% ترجع إلى عامل الظروف الاجتماعية للأسرة، في حين جاءت 8.18% بسبب ضيق السكن،و4.74% بسبب المشاكل الصحية (بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2013-2014، ص 274).

فبالنظر إلى برامج تنظيم النسل والأسرة نجدها عنصرا فعالا بالنسبة للتكلفة ضمن إستراتيجية إنمائية أوسع نطاقا من شأنها أن تخلق أثارا مستقلة وملموسة على رفاه الأسرة والقرارات، وعلى الرفاه الاجتماعي وخاصة بالنسبة للمرأة.

يفيد التخطيط العائلي في تحسين نوعية الحياة والرفاهية لدى المرأة لأن نوعية حياة الشخص لا تعتمد على الصحة النوعية والحالة البدنية الجيدة فقط، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى، من خلال إعطاء المرأة القدرة على تقرير عدد الأطفال وفترات المباعدة بينهم وبناء شخصيتها المستقلة وتحقيق ذاتها وتطلعاتها وحقها في حياة مريحة، كما تصبح المرأة قادرة على استكمال تعليمها بشكل أفضل وتزداد استقلاليتها داخل أسرها، وإتاحة وقت أكبر للأنشطة غير رعاية الأطفال، قد تمكنها من استغلال فرص عديدة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، أي أنها تجد

من الوقت ما يسمح لها بتبادل الزيارات وإقامة علاقات اجتماعية متعددة، كما تتحسن قدرتها على تحقيق الدخل مما يعزز أمنها الاقتصادي ورفاهيتها وقد بينت عدة دراسات ميدانية هذه الحقائق، فعمل المرأة له أهداف منها تقديم المساعدة المادية للأسرة 73.33%، و14.16% لتحقيق الذات، و10% تحقيق استقلال مادي(قرزيز محمود،2007-2008، ص340)، وأن أكثر من 72.5% من النّساء العاملات لا ينفقن على أنفسهنّ من دخلهنّ أكثر من 10% و15.7% ينفقن من 10% إلى 20%، أي أن الغالبية يقمن بتحسين معيشتهنّ، فدخل الرجل وحده لا يسّد احتياجات الأسرة (دياب الناقولا جهاد، 2010-2011)، ونفس الدراسة تبين أن 95% من العينة صرحن أن العمل حقق لهنّ مكاسب على الصعيد الشخصي، كما أن 48% من الأسر ذات طفل تكون قلة الإنجاب فيها نابعة من رغبة المرأة الشخصية و34% من اللواتي أنجبن طفلين، بينما 24% من النساء اللواتي أنجبن 3 أبناء، وتبقى النسبة الأعلى 36% للرغبة الذاتية من المرأة سعيا منها لتقديم الرعاية الكافية للأطفال أو رغبة منها للحفاظ على نضارتها (غرزولي حليمة، 2012-2013، ص 140).

كما أن التخطيط العائلي يتعدى في تأثيره على نوعية الحياة الشخصية للمرأة إلى أفراد أسرتها بتوفير الجو النفسي الملائم بيئة اجتماعية وصحية ونفسية متوازنة، والتقليل من المجهود الجسدي والذهني الذي يقع على كاهل أولياء الأمور في تربية أبنائهم، إذ يساهم في سهولة تربية أطفالها وإعالتهم عندما يكون عددهم قليل وأعمارهم غير متقاربة، حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة والمناسبة للأطفال وتوفير أفضل الظروف الملائمة لتربيتهم، وفي الوقت نفسه التقليل من المسؤوليات الاجتماعية.

لما كان تنظيم الأسرة في إطار أوسع هو إطار نوعية حياة المرأة وضرورة تعزيز مركزها، بالقدرة على تخطيط مدى التباعد بين الولادات وعدد مرات الحمل، هذا له تأثير إيجابي على أدوار المرأة الإنجابية فحسب بل على أدوارها الإنتاجية كذلك، من حيث قدرتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعها، إذ التخطيط العائلي لا يعني ازدياد استخدام الوسائل الصناعية المتصلة بتنظيم الإنجاب، بل يتعداها إلى تمكين العلاقة بين السياسة السكانية والتنمية، في الجزائر ارتفعت نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية (49.29%)، الصحة (54%)، الصيدلة (73%)، القضاء (30.75%)، ومن جهة أخرى سجل إقبال كبير للنساء على طلب القروض المصغرة لإنشاء شركات خاصة ونسبة هذه الطلبات تتزايد من سنة إلى أخرى، فقد كانت 19.9% سنة 1999، ثم 26.59% سنة 2001، وأخيرا 33% سنة 2002 (كيوان فاديا،2007، ص12)، وتبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بحيث وصلت سنة 1990 إلى 02.4%، لترتفع سنة 2017 إلى 25.80 %% (آيت زاي نادية وآخرون. 2014).

سطر للتخطيط العائلي أن يكون له مكان ضمن خطط التنمية الاقتصادية بالمجتمع، وانطلاقا من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية دون التميز بين النساء والرجال يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في عملية تنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية "فإن تنظيم الأسرة يجب أن يكون جزءا من مجموع جهود التنمية، ويكون لهذا التنظيم مكانا بين إمكانية التعليم وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية، والتغذية وغيرها"(الخفاف عبد علي، 1998، ص93)، والمنظور المبني على النوع الاجتماعي هو عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية، باعتبار التنمية تشمل على عمل مقصود ومتعمد لإحداث تغيرات ايجابية لصالح الإنسانية، تشمل معيار

التدخل المنظم ومعيار التحسن المرتبط برؤية الحالة المرغوبة للوجود(جونسون هازل وجوردن ولسون، 2011، ص20)، وتطبيق النوع الاجتماعي في التنمية يؤدي إلى تفهم أفضل للأدوار التي يؤديها كل من النساء والرجال فيما يتعلق بحياة الناس، كما يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والإفادة منها، أي يطرح مسألة مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بمشاركتها مشاركة فعالة في صنع القرارات والسياسات من خلال تعزيز قدراتها على مختلف المستويات والمجالات بكل ما يحمله معناه" توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من مقدرتهم على ممارسة الخيارات. كما أن توفير الوسائل المختلفة الثقافية والتعميمية وبناء القدرات تساهم في خلق الفرص لأفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد المتاحة في المجتمع(برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1997).

ويعتبر التمكين أكثر المفاهيم التصاقا واعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية البشرية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات. وتكشف الأدبيات أن قوة المرأة تتحقق بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على الذات في تحسين أوضاعها المعيشية والمادية(البنك الدولي، 2004)، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتها،إذ يظهر في دراسة قامت بها الباحثة الجزائرية شريفة ديب معروف وأكدت أن النساء يستثمرن أجورهن في شراء الممتلكات الشخصية من أجل جعل الحياة أكثر راحة، شراء المجوهرات، الثلاجة، التلفزة، السيارة، وكذلك في شراء العقارات باسم أزواجهم(Dib Marouf Chafika ,1998, p31)، وهذا نفس ما أكدته مبحوثات دراسة أخرى أن مساهمتهم الاقتصادية الأسرية أدت إلى تحسين الوضعية المادية للأسرة ودعّمت مكانتهم وزادت من نسب مشاركتهم في القرار الأسري(بوزيدي رجاء،1914-1915، ص228).

تعتبر المرأة الفاعل الأساسي في التغير السكان، وكان حدوث إجماع من المجتمع الدولي على الالتزام بتمكين النساء نوعا من التحول في النماذج الإرشادية للخطاب حول السكان، ذلك الخطاب الذي كانت السيادة فيه فيما مضى النزعة التنموية. إن تمكين النساء و"فاعليتهن بدرجة أكبر والذي يفهم منها قدرتهن على الفعل، تصبح المتعلمات ناشطات في القضايا العامة واتخاذ القرار، والبحث حول الارتفاع بتعليم النساء أو مشاركتهن في الدخل، من حيث أثره الكلي على الخصوبة وعلى الحفاظ على حياة الأطفال وعلى ضم مزيد من النساء الأميات الفاعلات في مجتمعاتهن الضيقة والمجتمع ككل(Amartya S, 1999, p. 442). وبذلك تسهم هذه الفوائد في تحقيق عائد ديمغرافي يسهم في التنمية المستدامة ويحقق مزيدا من رفاهية الناس.

3-2-5- إعادة توزيع الأدوار والمكانة الاجتماعية بالنسبة للمرأة في الأسرة

يعد التخطيط العائلي من العوامل الأساسية المساهمة في إعادة توزيع الأدوار والمكانة الاجتماعية خاصة بالنسبة للمرأة في الأسرة، فقد أعطى التباعد بين الولادات للمرأة الكثير من الأدوار وأكسبها المزيد من المكانات من خلال توفير الوقت الكافي لها لإثبات ذاتها في المجتمع وأمومتها داخل الأسرة، أين أصبحت الأم واعية ومستوعبة لمتغيرات المحيط ولا توجد حواجز بينها وبين مجال التعليم، حيث أصبح نسق مفتوح على مصراعيه يساهم في نشر الثقافة وعملية التثقيف والتثاقف، وقد اتضح في إحدى الدراسات أن 67% من الأسر ذات طفل واحد تولي أهمية

لتعليم الفتاة ثم الزواج و63% من اللاتي تملك ولدين تجد أيضا الأولوية للتعليم بنسبة 63% و61% من التي أنجبت 3 أطفال (غرزولي حليمة، 2012-2013، ص 134).

ومن جانب آخر فسح التباعد بين الولادات للمرأة الاطلاع على المجال الاقتصادي والخوض فيه عن طريق العمل حيث اكتسبت المرأة منه دور الوظيفة الاقتصادية وعززت بها مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وبالتالي أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الأدوار والمكانة داخل الأسرة بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها وبالخصوص بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية، أين "تميل المنزلتان الاجتماعيان اللتان يحتلهما الطرفان إلى التقارب بارتقاء المجتمع وتقدمه"(أبو زيد أحمد مصطفى،1987، ص407)، يظهر ذلك فيما بينته دراسة بوزيدي رجاء أن أغلبية المبحوثات يؤكدن على مساهمتهنّ الاقتصادية بل مسؤوليتهنّ الكاملة في ذلك، مساهمة مبنيّة على التعاون والتكامل بين الزوجين، فقد أبدت أغلب المبحوثات أرائهنّ التي تؤكد عدم تدخّل أزوجهنّ في مرتباتهنّ، فالأمور تُقضى من باب التعاون والتكامل(بوزيدي رجاء، 1914-1915، ص227) ، وفي دراسة عيساوة نبيلة اتضح أن هناك تأكيد على حدوث تغير في العلاقة بين الزوجين بنسبة 79.58%، وأكبر نسبة 85.83% لدى الماكثات بالبيت، و73.33% عند العاملات، ويظهر ذلك في مظاهر متعددة: زيادة التعاون بين الزوجين (36.45%)، زيادة تحمل المسؤولية بين الزوجين(33.87%)، المشاركة في اتخاذ القرار بين الزوجين(29.35%)، مظاهر أخرى (0.33%) (عيساوة نبيلة،2011-2012، ص ص 488-489).

ونظرا لخروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي لميزانية الأسرة تحولت السلطة إلى سلطات موزعة بين أفراد الأسرة مما أدى إلى نوع من الاستقلالية، سواء في اختيارات الأبناء وتوجهاتهم الدراسية أو في ارتباطهم بشريك حياتهم وغير ذلك من المظاهر البارزة في التحول في النسق القيمي للأسرة وبارتباطها مع تراجع سلطة الأب، وبالتالي ارتفعت مكانة المرأة في الأسرة وأصبحت لها سلطة في الكثير من القضايا الأسرية التي كانت من اختصاص الرجل،إذ تبين الدراسات أن الزوجة العاملة تساهم في ميزانية الأسرة بنسبة 90% لتلبية الحاجيات الأسرية المتنامية وتشارك الزوج في اقتناء المشتريات اليومية بنسبة 62.5%، ونفس الدور الاستشاري في مسائل تتعلق بتربية الأطفال بنسبة 70% (قرزيز محمود،2007-2008، ص347)، وأن أغلبية العينة من النساء الماكثات بالبيت والبالغة نسبتهم 71.17% أجابوا بأن الزوجين معا من يدير الميزانية الأسرية، ونسبة 80% لدى النساء العاملات (عيساوة نبيلة،2011-2012، ص 455)،ويظهر أن الأم تعتبر المسؤول الأول في متابعة كل الأمور التي تتعلق بحياة الأبناء،بنسبة 57.08%، والأب والأم معا بنسبة 37.08% والأب وحده بنسبة 2.50%(عيساوة نبيلة،2011-2012، ص 318) ، كما توصلت نفس الدراسة أن اتخاذ قرار تحديد حجم الأسرة يكون بين الزوجين معا(49.17%)، الزوجة وحدها (37.08%)، الزوج وحده (13.75%) (عيساوة نبيلة،2011-2012، ص 408).

من مهام التخطيط العائلي الحرص على أن يكون منتظما حتى تتغير قيم الناس وعاداتهم الاجتماعية وتعويدهم بعادات أخرى ذات قيم مفيدة ومناسبة للتغيرات الحادثة في الميادين الأخرى الاجتماعية، ذلك ما تجسد وبدأت القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية تتغير وتغير قيمة كثرة الإنجاب في الأسرة وتفضيل الذكور عند الإنجاب وانخفاضها بزيادة الطلب على رعاية صحية راقية، حيث لا تعتمد نوعية حياة الشخص على الصحة النوعية والحالة البدنية الجيدة فقط، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى، وعلى الحرية في الاستمتاع بالأنشطة المختلفة التي تتضمن أوقات

الفراغ، أو الأنشطة الاجتماعية أو التعليم الذي له أثر واضح من خلال تأثيره في بيئة المجتمع وخلق متغيرات اجتماعية وثقافية جديدة تحل بدورها محل الثقافات القديمة، تشير إحدى الدراسات إلى أن إنجاب الأبناء لا يعد مانعا لأغلب الأمهات من متابعة دراستهن فنسبة 48% من الأمهات اللواتي أنجبن طفل واحد غير راضيات بمستواهن التعليمي و55% منهن يرغبن في مواصلة تعليمهن، واللواتي أنجبن طفلين 90% منهن لا يرغبن في المزيد من التعليم ،بينما نجد 51% من اللواتي أنجبن 3 أبناء غير راضيات على مستواهن و يرغبن في مواصلة دراستهن مما (غرزولي حليمة،2012-2013، ص 133)، وتبلورت في أذهان الأفراد قيم جديدة ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، وأن العبرة من النسل بالكيف لا بالكم، وبالنوع لا بالعدد وأن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي واجتماعي ونفسي مناسب حتى تكون الأسرة مستقرة، وكانت المرأة المتعلمة والعاملة أكثر حرصا على ذلك، وتهدف هذه الأسرة إلى تنظيم نسلها حتى تحقق أسرة جديدة ذات أفكار وقيم وعادات سلوكات جديدة. وبرزت قيمة الفرد كفرد وكثرت متطلباته المادية والمعنوية منها، ومن أجل تحقيق حياة متطورة عصرية كان على الأسرة أن تتفهم وضعها وذلك برسم خطة قائمة على التفكير العلمي الواضح، وكانت بمثابة عملية إعادة تنظيم، وذلك بضرورة النهوض إلى مستوى أحسن ومتطور.

فالصورة العلائقية بين القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب والتخطيط العائلي تكمن في الحراك الاجتماعي لقيمة الإنجاب وعناصره وكل متغيراته من ذلك الزيادة في الإنجاب، تفضيل الذكورة في الإنجاب، تقسيم العمل الاجتماعي، الدور والمكانة، الرفع من مؤهلات التربية كلها تتأثر بتنظيم النسل والقيم السائدة التي ترتبط بالأطفال في النسق الأسري، فانتشار أفكار التحديث وتطور الثقافة المجتمعية المرتبطة بتحولات الواقع والمحيط بدأت القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية حول الإنجاب تتغير وأصبحت الأسرة تسعى إلى التقليل من الإنجاب بإتباع التخطيط العائلي ووسائله، دون الاهتمام الزائد بقيمة تفضيل الذكورة في الإنجاب الذي لم يعد مطلبا في كثير من الأحيان، وتجسيد فلسفة النوع الاجتماعي في تنظيم مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ، لكون الأنثى أصبحت قوة اجتماعية واقتصادية مؤهلة تنافس الذكر في جميع المجالات مما أدى إلى تغير وإعادة توزيع في نسق الأدوار والمكانة داخل الأسرة ،بل حتى قوة ثقافية وحتى سياسية يرتكز عليه البناء الاجتماعي في نسقه، ذلك من خلال تحرر المرأة واكتساحها لمختلف أوجه النشاط والمجالات، بالإضافة إلى كون المرأة أصبحت سند اجتماعي ومعيل اقتصادي ومنتج ثقافي للأسرة.

- الخاتمة

استعرضت هذه الورقة البحثية مفهوم التخطيط العائلي من منظور النوع الاجتماعي، إذ تقوم هذه المقاربة على بعدين: اعتبار التخطيط العائلي إجراء سكاني من قبل مخططي السياسة العامة بهدف إقامة سياسة متوازنة للسيطرة على ارتفاع معدلات الزيادة السكانية كبعد أول، وبعد ثاني يهدف إلى تمكين المرأة بالعلم وتوفير الفرص الاقتصادية لها وتوزيع خياراتها في الحياة، فلا تبقى وظائفها البيولوجية وسيلتها الأساسية أو الوحيدة للوجود ولتقدير الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية،بتطبيق قاعدة الاستثمار في الرأسمال البشري ليصبح التواصل مع المرأة فاعلا بذلك القدر الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي منها لإثبات كيانها وحضورها كإنسانة وكعاملة ومنتجة.

وخلصت الدراسة أن مفهوم التخطيط العائلي وفق هذه المقاربة بأنه التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين، والذي يحاول بصورة إيجابية معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات الجندرية، بحيث جاءت هذه السياسات لتجعل المرأة منتفعة ايجابية ومشاركة في التنمية في إطار يتجاوز الأدوار النمطية الموكلة إليها، لا تخاطب فقط احتياجاتها العملية المرتبطة بدورها الإنجابي الأسري مثل صحة الأم والطفل والتغذية وغيرها، بل الاحتياجات العملية التي تركز على مساعدة المرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية، من خلال رفع مستويات التعليم والتدريب المهني واكتساب مهارات مختلفة في إطار برامج خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة أو التخطيط العائلي.

- قائمة المراجع

- هند محمود، شيماء طنطاوي، *دليل للمبادرات النسوية/النسائية الشابة*، ط 1، 2016.
- ملف: دليل للمبادرات النسوية - النسائية الشابة.PDF - ويكي الجندر
- الكتبي ابتسام وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، ط1، القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2010.
- المنظمات الغير حكومية NGO، كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات الغير حكومية،2005 .
- حمداوي جميل، ما الجندر؟ وما المقاربة الجندرية؟ ط1

.http://hamdaoui.ma/files/downloads/gender, 2018.pdf

- الخولي سناء، مبادئ على الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1986.
- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1976.
- رزق الله عبد المجيد، تنظيم النسل، تونس: الشركة القومية، 1983.
- شرارة بيضون عزة، ...ماذا تقولين؟ الشائع والواقع في أحوال النسا، بيروت: دار الساقي، 2012.
- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (الفصل الأول)، القاهرة (أ): منشورات الأمم المتحدة، 1994.
- رمضان السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- منصور يوسف علي أميرة، قضايا السكان والأسرة والطفولة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- وكالة الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية: التنمية الدولية وتنظيم الأسرة، مكتب السكان بوحدة السكان:لماذا التخطيط لمسائل الأسرة، المجلد27، العدد2، جويلية 1999، سلسلة العددي 49. www.infoforheath.org/pr/j49 edsum.shtm2008/25/05
- شعراوي جمعة سلوى،تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين في: تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. ط1، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد | صندوق النقد العربي

https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

- قرزيز محمود ،التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة أسر بمدينة باتنة،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،2007-2008.
- الأمم المتحدة، السكان والتعليم والتنمية التقرير الموجز، نيويورك، 2003.
- محمد مصطفى أحمد، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، الإسكندرية: مكتبة سامي، 1992.
- حافظ شقير، التحول الديموغرافي وأثره في الدول العربية، 22 /2005/03
www.apf.org/hi/paper-10.htm101
- بهتون نصر الدين،منظومة القيم في المجتمع وأثرها على الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا-دراسة تحليلية،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي،جامعة باتنة1، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ،2016-2017.
- الضبع عبد الرؤوف،علم الاجتماع العائلي، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.
- العوفي فاطمة، ورشة العمل الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،11-31 مارس 2002 عمان.
www.id.gov.jo/humain/activities
- ONS, donnés statistiques Activité, emploi, chômage N°651, 653, 671.
- Commallie, J, Les stratégies des femmes travail, famille et politique, Paris: Editions de la découverte, 1993.
- Aouragh, L, rise, Nouveaux espaces de socialisation et régulation de la fécondité, paris: Editions Savery, 1994.
- عثمان الصديقي سلوى، قضايا الأسرة والسكان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- لامون-جرامون روبرت،الانفجار السكاني، (ترجمة نبيه الأصفهاني)، جنيف:شركة كراد كسيم ، 1977.
- غرزولي حليمة، علاقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بتحديد النسل في الوسط الحضري - دراسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2012-2013.
- بن بعطوش أحمد عبد الحكيم، التخطيط العائلي وتأثيره على القيم في الأسرة الريفية، دراسة ميدانية بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنة،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.
- دياب الناقولا جهاد، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النّساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق، منشورات الذيئة العامة السورية للكتاب،2010-2011.
- فاديا كيوان، تقرير إقليمي في الدراسات المسحية،المشروعات الموجهة للمرأة في مجال السياسة، ط1، القاهرة: منظمة المرضاة العربية ،2007.

- آيت زاي نادية وآخرون، تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي- دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثى)، التقرير الوطني في العلم،الجزائر:مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2014 .

http://shemera.eu/sites/shemera/files/NR%20Algeria%20Ar.pd

- الخفاف عبد علي، واقع السكان في الوطن العربي، عمان: دار الشروق، 1998.
- جونسون هازل، وجوردن ولسون، التعلم من أجل التنمية، مسائل في التنمية، ط1، (ترجمة عبد الحميد محمد دابوه) القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. نيويورك: وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.
- البنك الدولي،تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النوع الاجتماعي والتنمية: المرأة في المجال العام، 2004.
- Dib Marouf Chafika,"rapports sociaux, rapports matrimoniaux et condition féminine en Algérie", insaniyat, Vol 11, 1, N°04 -Janvier-Avril, Oran, Algérie: Centre de recherche en anthropologie Sociale et culturelle, 1998.
- بوزيدي رجاء، النخبة النسوية المهنية بين الواقع السوسيوثقافي ومتطلبات التنمية، المرأة القيادية أنموذجا، دراسة ميدانية بتلمسان، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الانسانية
- والاجتماعية، 1914-1915.
- Amartya, S, development as freedom, New York: Anchor books,
- A division of RandomHouse, 1999, In:

https://www.amazon.com/Development-as-Freedom-Amartya-Sen/dp/0385720270

- أبو زيد أحمد مصطفى، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، ج2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1987.
- عيساوة نبيلة، التغيرات الطارئة على أدوار المرأة الجزائرية ومظاهرها الجديدة في الأسرة والمجتمع، دراسة ميدانية مقارنة بين المرأة الماكثة بالبيت والمرأة العاملة بمدينة البليدة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر2،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،2011-2012.